محافظ نينوى دريد كشمولة في حديث لـ(المدى):

٢٠٠٨ سيشهد طفرة في إنجاز المشاريع الخدمية

بلغت حصة نينوى ،من المبالغ المخصصة لإعمار الأقاليم في العام الحالي (٤٢٨) مليار دينار ،ومع أنها زادت عن حصة عام ٢٠٠٧ ،لكنها لم تزد من اهتمام المواطن في نينوى ،بما يمكن أن تحققه له على المستوى الاقتصادي والخدمي ،نظراً لطول انتظاره أن تنفذ المحافظة وعودها بإحداث نقلة نوعية في حياته طوال ثلاثة أعوام مضت. (المدى) التقت بمحافظ نينوى دريد كشمولة ،وسألته عن التحديات التي تواجهها نينوى على مختلف المستويات:

لقطة لمدينة الموصل .. من الارشيف

الموصل/ عادل عبد الرزاق

❖ المواطنون يتساءلون:إلى أين وصلت مشاريع الاعمار؟

- اعترف بان للمواطن حق مشروع في أن يسأل ويعبر عن همومه، ونحن لا نقول بان ما أنجز من مشاريع، خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، تلبي الطموح،بل على العكس، ومع هذا فقد أنجزنا مشاريع ليست بالقليلة، أهمها التوسع العمراني الكبير في جامعة الموصل، ومشاريع متعلقة بقطاعات الكهرباء، والصحة، والماء، والمجاري، والبلدية، والبلديات، سواء في مدينة الموصل أو في الاقضية والنواحي المحيطة بها على حد سواء.

أما أهم أسباب تلكؤ انجاز مشاريع الأعمار فهي: الوضع الأمني غير المستقر،وامتناع المقاولين والشركات عن العمل في ظل هكذا ظروف معقدة، وقلّة الخبرة لدى اغلب الملاكات، الفنية والإدارية، ومن بينهم أعضاء مجلس المحافظة ومديري الدوائر، فضلا عن الفساد الإداري والمالي الذي كان مستشريا خلال المرحلة الماضية، وقد اتضحت معالم ذلك جليا حين أقدمت الهيئة العامة للنزاهة، على تحريك دعاوي قضائية، ضد رئيس مجلس المحافظة السابق وعدد من الأعضاء،فتم توقيفهم وعزلهم من مناصبهم، وهناك آخرون مازالوا ملاحقين وستطالهم يد العدالة عاجلاً أم آجلاً. الأمر الآخر يتعلق بحدوث إشكالات في المخاطبات بين المحافظة ووزارة المالية، حول تخصيص وتحويل المبالغ في أوقاتها وهذا متأتٍ من قلة الخبرة كما ذكرت، وتم التغلب عليها حالياً. وأنا اعد المواطنين بان هذا العام سوف يشهد انجاز مشاريع كبيرة وعديدة ضمن الميزانية الضخمة المخصصة، والتي تبلغ (٤٢٨) مليار دينار،حيث قمنا بالتعاون مع لجنة التخطيط الاستراتيجي ولجنة الأعمار في مجلس محافظة نينوى، بدراسة مسبقة لكافة المشاريع المزمع تنفيذها خلال العام الحالي، من اجل أن نبدأ بها حتى نتمكن من تحقيق المعايير المطلوبة من وزارة المالية التي ستراقب نسبة انجاز المشاريع، وسيتم تحويل المبالغ بالاعتماد على نسب الانجاز، وأقول وبكل ثقة أن عام ٢٠٠٨ والذي يليه سيشهدان طفرة في انجاز المشاريع التي ستصب في تطوير البنى التحتية للمحافظة، وتحسين الأوضاع الخدمية إذا سارت الأمور كما خططنا لها.

تلكؤ مشاريع الاقضية بسبب امتناع المقاولين عن العمل

❖ كيف يمكن معالجة الوضع الأمني في الموصل؟

- الوضع الأمني هو واحد من أهم التحديات لدينا، وهو بين مد وجزر، والأجهزة الأمنية من شرطة وجيش، وهذه شهادة حق، تعمل بكل قوة وكفاءة للحد من الأعمال الإرهابية، وقد قدمت الكثير من الشهداء ومع ذلك نطالبها بالمزيد من العمل، بغية استقرار الوضع الأمني، كما نطالب الحكومة بتوفير الدعم المطلوب منها، من تسليح وتجهيز، ولا يجب أن ننسى دور المواطن الذي بيده مفاتيح الحل، فيجب عليه أن يتعاون مع الأجهزة الأمنية بشكل اكبر،ويدلي عن أماكن تواجد المجرمين، ويبتعد عن تقديم أي عون أو دعم ولو كان بالكلام إلى المسلحين، وانأ اعتقد بان الغالبية من المواطنين لم تعد تنطلي عليهم الأكاذيب والشعارات الوطنية أو الدينية للجماعات المسلحة، التي أباحت لنفسها قتل الأبرياء وتدمير البنى التحتية وإلحاق الأذى بمصالح الناس،وانأ على يقين بان الوضع الأمني سيشهد تحسنا ملحوظا خلال الأشهر المقبلة. ونحن نرحب بأي جهد يهدف إلى تحسين الأوضاع الأمنية، على شرط أن يكون تحت مظلة القانون ويعمل بالتنسيق والتعاون التام مع السلطة والأجهزة الأمنية بالمحافظة، ونحن والحمد لله نمتلك أجهزة أمنية متمكنة وبأعداد كبيرة وباستطاعتها مسك زمام الأمن وملاحقة الجماعات المسلحة.

❖ توجد كثير من المشكلات بلا حلول، ما السبب في ذلك؟

- السبب في ذلك، هو أن أغلب المشاكل التي لا نستطيع أن نجد لها حلولاً إزاء المواطنين ترجع إلى عدم وجود صلاحيات واسعة لدينا، فمثلا لا استطيع أن أعين أو أوظف أي شخص إلا بعد الحصول على الموافقات الرسمية من الوزارات المعنية، التي تستغرق وقتاً طويلاً، ناهيك عن المخاطبات التي تستغرق أشهراً وربما سنين، ونحن نشعر بمعاناة المواطن نتيجة الفقر المتأتي من البطالة ونسعى إلى حصوله على وظيفة تضمن له العيش الكريم، ولكن لابد من الاعتراف بأن التخصيصات قليلة جدا ولا تتناسب مع العدد الكبير من العاطلين، ولا بد من القول أيضا، أنني ومن خلال زياراتي للعاصمة بغداد ولقاءاتي بالمسؤولين والوزراء اطرح مشكلة البطالة،فألقى وعوداً لكنها للأسف لا تنفذ.

❖ ما هو تقييمكم لمجلس محافظة نينوى؟

- رغم كل ما حدث،فان المجلس يبقى الممثل الشرعي لأهالي نينوى، لأنه تشكل بموجب انتخابات نزيهة، وعمله لم يتأثر أبدا بما حصل، حيث أن الأشخاص الفاسدين لا يمثلون المجلس، وإنما يمثلون أنفسهم فقط، وقد تمكن المجلس من تجاوز تلك الظروف، وهو يعمل الآن كخلية واحدة،هدفها تقديم الخدمة لأبناء المحافظة بكل طوائفهم ومشاربهم، وأنا أؤكد أن جميع أعضاء المجلس كان وسيبقى هدفهم خدمة المحافظة وليس خدمة أي جهة اخرى، كما أن المجلس استفاد من الأخطاء التي حصلت خلال العام الماضي وعقد العزم على تجاوزها من خلال اختيار رئيس جديد له وإعادة تشكيل اللجان الداخلية فيه بالاعتماد على الكفاءة والنزاهة.

❖ البعض يشكك بكفاءة السلطة الإدارية، ويحملكم مسؤولية تردي الأوضاع الأمنية والخدمية في المحافظة؟

- الانتخابات الديمقراطية، هي وحدها التي أوصلتني إلى هذا المنصب، وأنا على استعداد للتخلي عنه في أي وقت أجد نفسي فيه غير قادر على تقديم ما هو مطلوب مني تجاه المواطنين، وعلى من يطلق تلك التصريحات أن يكون منصفا، فان الأعباء لا يتحملها أصحاب الشعارات ومن يطمحون إلى المناصب ويتصيدون بالماء العكر، واذا أرادوا تقديم خدمة للناس فعليهم أن يبادروا إلى ذلك بالفعل وليس بالكلام، وان الفاصل هو الشعب واختياره لمن هو أحق. ولا بد من الإشارة هنا، إلى أن نواب الموصل في مجلس النواب، لم يقدموا أي شيء للمحافظة سوى التصريحات، ومحاولة التشكيك بقدرات السلطة فيها واللعب على المشاعر ومحاولة إثارة الفتنة بين المكونات باستثناء البعض القليل منهم وهم لم يزوروا المدينة ويطلعوا على مشاكل الناس ومساعدتهم في حلها بينما نحن نعمل وبرغم كل الصعوبات لتقديم ما يمكن تقديمه وفق الإمكانات المتاحة التي يقدرنا الله عليها ومعاونة الناس المخلصين من أبناء البلد.

نرحب بأي جهد يهدف إلى تحسين الأوضاع الأمنية تحت مظلة القانون

تحت شعار "صرخة نساء العراق .. أوقفوا الكارثة الانسانية"

انعقاد مؤتمر الحركة النسوية العراقية

بغداد/ شاكر الميام

..انعقد في قاعة "فندق الرشيد" مؤتمر للحركة النسوية العراقية ضم شبكة النساء العراقيات وتحالف نساء الرافدين وعهد العراق وحملة المدافعة عن الحقوق القانونية والمدنية للنساء في كردستان وتحالف النساء الوطني وحركة بلد السلام، حضره رئيس مجلس النواب الدكتور محمود المشهداني والناطق باسم رئاسة الوزراء الدكتور "علي الدباغ" وعدد من عضوات واعضاء مجلس النواب، واللواء ممثل وزير الداخلية- واللواء "قاسم عطا" الناطق باسم خطة فرض القانون وعدد من السياسيين والاكاديميين متخصصين في شؤون المرأة وعدد كبير من ناشطات وناشطين في مجالات منظمات المجتمع المدني وفي حقوق الانسان والمرأة وقد بدأت اعمال المؤتمر في يومه الاول بانشودة جاء في مطلعها:

خلونه نبني الوطن يا ناس خلونه
وانزيح عنه التعب وانفرح عيونه
مجروح هذا الوطن يحتاج له عونه
جيفن وطنا شرف، والواجب نصوصه

بعد ذلك تلتها كلمة رئيسة جمعية الامل العراقية الدكتورة "هناء ادور" قالت فيها: نجتمع في بغداد نفتح ملفات الازمات العنيفة والقاسية التي يعيشها الملايين من ابناء شعبنا، اذ اصبحت تسحقهم جسدياً ونفسياً ومادياً، وتحديداً عجز مؤسسات الدولة العراقية والمجتمع الدولي عن ايجاد الحلول الواقعية للازمات الاساسية التي انشطرت منها ازمات جديدة تهدد باستعصاء الحلول للوضع العراقي، بعد ذلك قدمت فرقة الحياة المسرحية عرضاً مسرحياً بعنوان "رحمة" تناول معاناة امرأة عراقية اسمها "رحمة" خلال اكثر من ثلاثة عقود من الزمان، وكفاحها من اجل حياة كريمة، وهو من تأليف عماد جاسم وبطولة الفنانة "سمر محمد" والدكتوار "جبار خماط" الذي اخرجه وكتب السيناريو له. وبعد انتهاء العرض، جرت مناقشته فنياً واجتماعياً وامنياً وانسانياً اسهم فيه كل من رئيس مجلس النواب الذي قال: انه عرض يمس القلب قبل العقل"

عجز مؤسسات الدولة العراقية والمجتمع الدولي عن ايجاد الحلول الواقعية للأزمات الاساسية التي انشطرت الى أزمات جديدة.

واستمر المؤتمر في اعماله اذ تم عرض فيلم وثائقي عن مأساة التهجير، ثم شهادة حية ادلت بها المواطنة المهجرة "ام يحيى التي تحدثت فيها عن محنتها وكيفية تهجيرها بعد ان كسر الارهابيون اسنانها، مع انها ارملة وتعيل ستة اطفال، واعقبه عرض نتائج دراسة عن المهجرين وبعد الانتهاء منه، شارك بعض الحضور بمداخلات رسمية ودولية وبعد الاستراحة تم تناول المحور الاخر الذي اختص بمناقشة جرائم "العنف ضد النساء" وتقديم ورقة بهذا الشأن ومن ثم الاستماع الى شهادات حية لنساء من بغداد والبصرة واقليم كردستان والنجف، والدكتورة نهلة النداوي ادلت بشهادتها التي تضمنت اولاً كيفية اختطاف زوجها الطبيب ومن ثم العثور عليه مقتولاً، وكذلك قدمت عرضاً احصائياً لبعض حالات الاغتيال التي طالت عدداً من الاكاديميات والمدرسات والمعلمات والموظفات والطالبات.

مشيرة الى اختراق الميليشيات لبعض مفاصل الاجهزة الامنية.

اما عضوة رابطة المرأة العراقية في البصرة السيدة "منى محمد" فقد ذكرت في شهادتها بان وزارة حقوق الانسان العراقية قد اوضحت بان هناك "٥٠٠" امرأة قيد الاعتقال و"١٨٩" امرأة صدرت بحقهن احكام متفاوتة وان ما بين "٩٠-١٠٠" امرأة عراقية تترمل كل يوم وتوزيع منشورات في داخل الجامعات تدعو الطالبات الى ارتداء الحجاب وعدم التبرج وكذلك تحذير الطالبات من ارتداء البنطلون داخل الحرم الجامعي، ودعوتهن الى ارتداء العباءة الاسلامية السوداء. كذلك تحذير السافرات وكتابته على الجدران وفي عدة اماكن وفي يوم ٩/ ٢٠٠٧/١٢ تم اغتيال ثلاث نساء وفي اماكن متفرقة من البصرة واحدة بالقرب من (ستوديو العروسة) واثنتان في منطقة القبلة وشارع بغداد، وكذلك اغتيال صيدلانية مع اختها الطبيبة وزوجها باوقات متقاربة فضلاً عن محاولة اغتيال الدكتورة جنان الصباغ في يوم ٢٠٠٨/١/٩ وتؤكد العضوة على ان ١٣٢ امراة تم قتلهن خلال عام ٢٠٠٧ بحجة دعاوى عشائرية او غسلاً للعار وتهماً اخرى. وفي التاسع من شهر محرم الحرام الجاري تعرضت الكثير من النساء الى قتل عشوائي راح ضحيته عدداً من الابرياء.

اما "نغم كاظم" عضو جمعية الامل العراقية "فرع النجف" فقد ذكرت في شهادتها ان تخفيف العنف ضد النساء هو من مسؤولية الدولة في التشريع والسياسة والاعلام، وكذلك الوزارات المعنية بالقضية كوزارات التعليم العالي والمراة وحقوق الانسان وجهات اخرى وفوق ذلك فهي مسؤولية المجتمع المدني.

مشيرة الى ان من اهم اسباب العنف: العرف العشائري، والتفسير الخاطئ للدين والوضع الاقتصادي فضلاً عن عدم تفعيل قانون الاحوال الشخصية. اما الشهادة الرابعة التي ادلت بها السيدة "نخشين زنكنة" فقد تضمنت العنف الاسري في اقليم كردستان.

اما المحور الاخير فقد خصصت لمناقشة الاتجار بالنساء ودعارة الغير ثم عرض فيلم وثائقي اما وقائع اليوم الثاني للمؤتمر فقد استهلت بمقاطع غنائية قدمتها فرقة "شبعاد النسوية" ثم تلتها مناقشة موضوع "سوء الخدمات العامة" بما في ذلك الصحة والتعليم، وعرض ورقة حول تدهور هذه الخدمات كالماء والوقود، والكهرباء، والحصة التموينية والتعليم والخدمات الصحية" اعقبه

تخفيف العنف ضد النساء من مسؤولية الدولة في التشريع والسياسة والاعلام وكذلك الوزارات المعنية بالقضية كالتعليم والمرأة وحقوق الانسان.

عرض فيلم وثائقي عن سوء الخدمات العامة في الناصرية.

وعرض فيلم وثائقي عن كفاح امرأة بصيرة. بعد ذلك اعطي الوقت للمداخلات من جهات رسمية ومناقشات حرة.

اما المحور الاخر فقد تضمن معاناة المعتقلين الاحداث وعوائلهم وتقرير من داخل سجن للاحداث، والاستماع الى شهادة عائلة "حدث معتقل" اما المحور الاخير فقد تركز على مأساة اطفال الشوارع وضحايا المخدرات وعمالة الاطفال والاستماع الى شهادات من البصرة وعرض فيلم وثائقي.

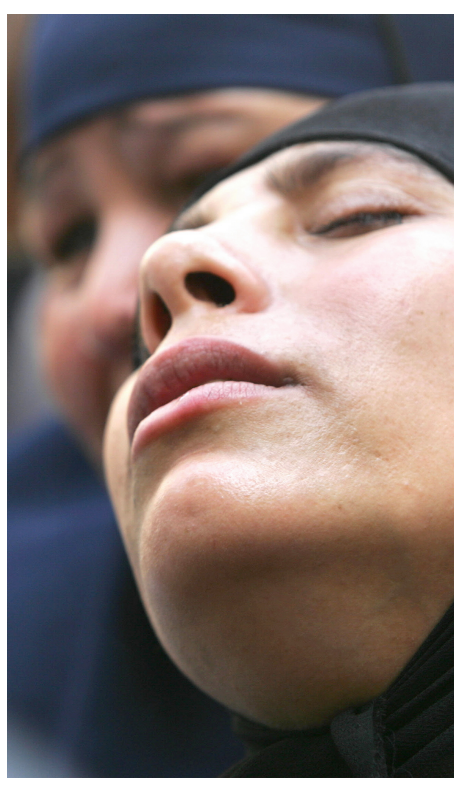

قال: إن حملة الإعمار رافقتها بعض الجوانب السلبية

مدير مرور البصرة يطالب بتفعيل دراسات الواقع المروري

البصرة/ المدى

طالب مدير مرور محافظة البصرة العميد ثامر مرصينخ الحمداني، الجهات الحكومية بضرورة تفعيل الدراسات والمقترحات المقدمة بشأن تطوير الواقع المروري في البصرة، وكشف عن أن مشاريع الأعمار التي تنفذ في المحافظة كان لها تأثير سلبي على عمل المرور.

وأوضح الحمداني في تصريح صحفي أن "مديرية مرور البصرة قدمت العديد من المقترحات والدراسات إلى الحكومة المحلية، للنهوض بالواقع المروري وتطوير عمله بما يتلاءم مع الزخم المروري الحاصل في المحافظة، دون أن تجد هذه المقترحات استجابة على أرض الواقع."

وقال إن "المقترحات تضمنت توسيع واكساء الطرق الخارجية لمحافظة البصرة، ومنها طريق (الفاو- بصرة) وطريق أم قصر وسفوان وخور الزبير)، وإنشاء نقاط مفارز في هذه الطرق باتجاهين بدل من اتجاه واحد."

وأضاف "كذلك قدمت دراسات لتطوير طريق (الشلامجة- تنومة) الحدودي مع إيران، وإنشاء طريق تعاوني بين الشلامجة وقضاء القرنة شمال البصرة، للتخفيف من الزخم الحاصل على طريق الشلامجة وإقامة جسر يربط بين التنومة والعشار لتنظيم السير."

ورأى الحمداني "ضرورة إعادة النقل المائي بواسطة الزوارق النهرية التي كانت تعتمد للنقل في مدينة البصرة عبر شط العرب وشط العشار والخورة، إذ تعاني المدينة من وجود عدد كبير من السيارات، وإعادة النقل بهذه الواسطة سيساعد من تقليل هذا الزخم كما سيقلل من وقوع الحوادث المرورية."

وكشف مدير مرور البصرة أن" حملة الأعمار التي تشهدها محافظة البصرة رافقتها بعض الجوانب السلبية والتي أثرت بشكل كبير في عمل رجال المرور، إذ تتسبب أعمال الحفريات في قطع التيار الكهربائي المغذي للإشارات الضوئية الموجودة في عموم الشوارع ما يؤدي الى توقفها عن العمل."

وتابع " كذلك فان عمليات تخطيط وصبغ الشوارع والأرصفة ومناطق العبور رديئة وغير جيدة ولا ترتقي للمستوى المطلوب، فضلا عن نصب العلامات المرورية بطريقة خاطئة لاسيما في الطرق الخارجية."

وأشار الحمداني إلى ضرورة إنجاز مشروع المرور الوطني، المتضمن إصدار سنويات وإجازات وطبع لوحات للمركبات لا يمكن تزييفها، وهو مشروع ذو أهمية كبيرة خاصة في الجانب الأمني."

موضحاً أن تنفيذ هذا المشروع سيعالج الكثير من المشاكل في جميع محافظات البلاد، لاسيما سرقة المركبات واستخدام ثبوتيات مزورة، إذ يعتمد مشروع المرور الوطني على تقنية متطورة ذات تكنولوجيا عالية في إصدار الوثائق ولوحات التسجيل.

ولفت إلى أن هذا المشروع الذي كان من المؤمل إقامته في محافظة البصرة، لم يتم التعاقد على تنفيذه من قبل الجهات المختصة لغاية الآن رغم تخصيص مساحة من الأرض له بمقدار (٩) دونمات.

ونوه الحمداني الى أن قرار حضر المركبات ذات المقود الأيمن والتي لاتحمل أوراقا رسمية مازال ساري المفعول وتوجد (١٠٠) سيارة محجوزة في كراج حجز المرور.

وأستطرد الحمداني "أما بالنسبة للمركبات المشمولة بالرسم الكمركي، فأن معاملاتها متوقفة حاليا ولم يتم تسجيلها، كما تم توقيف انجاز معاملات تسجيل المركبات الأصولية التي أدخلت في القرص المدمج بقرار من مجلس الوزراء."

ويذكر مدينة البصرة تعاني من زخم كبير في أعداد المركبات غير الأصولية بسبب وجود المنافذ البحرية التي يجري تهريب هذه المركبات عبرها، ويقدر مطلعون عدد هذه المركبات بعشرات الآلاف، وهو ما يتطلب اتخاذ إجراءات مشددة لوقف تدفقها حسب رأي العديد من المسؤولين الأمنيين.